أوراق
البدائل

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

الأحزاب السياسية

نحو دور فاعل في إقرار سياسات وتشريعات أكثر عدالة

عمر سمير خلف

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)
العنوان: شقة ٤. الطابق الرابع. ٥ شارع المساحة. الدقي. القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

الأحزاب السياسية
نحو دور فاعل في إقرار سياسات وتشريعات أكثر عدالة

عمر سمير خلف

باحث مساعد بمنتدى البدائل العربي للدراسات

يناير2015

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س.ت 30743)

هذه الأوراق نتاج سيمنار داخلي وتصدر بصفة غير دورية
وهي نتاج سيمنار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي منظمة شريكة

قائمة محتويات

مقدمة:.....3

الأحزاب السياسية في سياقات دولية داعمة للعدالة الاجتماعية.....4

الأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية استهداف جيد لتحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:...5

سياسات أكثر صداقة للبيئة والإنسان.. تجربة الخضر في أوروبا:.....6

خاتمة وتوصيات:.....6

نشر وتوزيع

رقم الإيداع: 18618 /2012

+2 01222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

مقدمة:

بعد ثورة 25 يناير 2011 ظهرت العديد من الأحزاب السياسية الجديدة، في سياق انفتاح المجال العام وحرية تكوين الأحزاب السياسية والتخلص من القيود السابقة التي كانت تخضع عملية إنشاء الأحزاب لمعايير يضعها ويطبقها الحزب الحاكم، ومن ثم رأينا ظهور العديد من الأحزاب السياسية في السنوات الأربع الماضية، وإن كان القليل منها يمارس العمل السياسي بفاعلية حقيقية، وأيا ما كان الأمر، فإن هذه الأحزاب الجديدة هي مكتسب من مكتسبات الثورة، وهي وسيلة لتحقيق سياسات أكثر اقترابا من أهدافها أو أكثر بعدا عنها كل حسب توجهه ورؤيته للدولة والمجتمع وطبيعة الصراع السياسي، ومن ثم فإن دراسة وتقييم وتقويم دور هذه الأحزاب في تبني سياسات مرتبطة بالثورة وعلى رأسها مطلب العدالة الاجتماعية يبدو أمرا غاية في الأهمية خصوصا أن كل هذه الأحزاب السياسية جديدة كانت أم سابقة في وجودها على الثورة تستحضر مقولات ترتبط بالعدالة الاجتماعية في برامجها رغم اختلافها في تقديم فهم وتوصيف دقيق للعدالة الاجتماعية وما يرتبط بها من سياسات، ومن ثم على الأحزاب أن تجيب على تساؤل هام حول ما هو الدور المفترض أن تقوم به لدعم وتقوية سياسات العدالة الاجتماعية وما هي أهم الأدوات التي تمتلكها لذلك؟.

وتكمن أهمية توجيه أوراق توصية للأحزاب السياسية فيما يتعلق بموضوع العدالة الاجتماعية في السياق الحالي في أن ثمة انتخابات برلمانية على الأبواب سيتبعها انتخابات محلية، وهي مختبرات مقبلة لمدى اقتناع هذه الأحزاب بما تطلقه من مقولات خاصة بالعدالة الاجتماعية كمطلب ثوري ينبغي تحويله لسياسات وتشريعات عبر نواب هذه الأحزاب في هذه الهيئات التشريعية والمحلية المزمع تشكيلها، وفي ظل الحيرة الشديدة التي تنتاب الكثير من الباحثين والمواطنين حول طبيعة التوجهات الاقتصادية للنظام الجديد ومدى دعمه لحقوق الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا ومن ثم درجة اقترابه من الثورة أو النظام السابق والأسبق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن ثمة حديث حكومي متكرر عن العدالة الاجتماعية، وهناك لجنة وزارية للعدالة الاجتماعية أعيد تشكيلها في الأول من أكتوبر 2014 ولها صلاحيات وهي تسعى لوضع خطة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتنسيق بين الوزارات والجهات القطاعية المختصة بإقامة

البنية الأساسية، أو بتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة[1]، وثمة تركيز في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام 2015/2014، كما في البيان المالي لموازنة 2015/2014 على العدالة الاجتماعية كمطلب من مطالب ثورة 25 يناير ومن ثم العديد من التحليلات لهذه البيانات والخطط ومدى اقترابها من الانحيازات المعلنة من جانب الحكومة، يتطلب تحقيق أي هدف اقتصادي اختيارا بين بدائل عديدة للتنفيذ. وتختلف تلك البدائل عادة من حيث آثارها على فئات المجتمع المختلفة من حيث الفئات الأكثر استفادة، والفئات الأكثر تحملا لأعباء وتكاليف الوصول إلى الهدف المطلوب.لذا يمكن القول إن القرارات التي تتعلق بتنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة، تعبر عادة عن انحيازات اجتماعية محددة، حتى ولو كان الهدف النهائي من تحقيقها محل اتفاق من المجتمع ككل، كما هو الحال مثلا بالنسبة لهدف رفع معدلات النمو أو خفض معدلات الدين المحلى والخارجي، أو توفير مصادر بديلة للطاقة.. الخ. وقد شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة منذ نهاية يونيه 2014 إصدار العديد من القرارات والقوانين الاقتصادية، التي يتعلقبعضها بشكل مباشر بحياة المصريين اليومية في الوقت الراهن، ويتعلق البعض الآخر بتوجهات ومسار الاقتصاد المصري على المدى المتوسط والطويل، بما لها من تأثير على مستوى حياة المصريين خلال السنوات القادمة[2].ومن ثم من المفيد للأحزاب محاولة التعرف على ما تعكسه القرارات والقوانين الاقتصادية التي تصدر عن الحكومة من انحيازات اجتماعية، على أرض الواقع، لاسيما و أن الخطاب المعلن على المستوى الرسمي هو الانحياز للفقراء.

الأحزاب السياسية في سياقات دولية داعمة للعدالة الاجتماعية:

في بعض التجارب السياسية التي يكون التوجه الاقتصادي والاجتماعي العام فيها داعما لسياسات أكثر قربا من فكرة العدالة الاجتماعية من حيث استهداف مؤشرات مغايرة لمؤشرات النظام الاقتصادي العالمي في موازناتها كدول أمريكا اللاتينية حيث استهداف معدلات تضخم وبطالة وفقر أقل، وليس بالضرورة استهداف خفض عجز الموازنة أو الحفاظ على

[1] موقع جريدة البديل، "«محلب» يعيد تشكيل «اللجنة الوزارية» للعدالة الاجتماعية"، موقع البديل، بتاريخ 1 أكتوبر 2014، http://is.gd/Bx66Tw

[2] ياسر العنتري، الانحيازات الاجتماعية للقرارات الاقتصادية، موقع مجلة الديمقراطية، بتاريخ 29 سبتمبر 2014، http://is.gd/CEOH2G

معدلات نمو عالية، فإنه هذه النماذج حققت استقرارا اقتصاديا ومعدلات تنمية جيدة مع عدالة توزيع مكانية ونوعية للدخول والثروات بما حقق لها معدلات فقر وبطالة أقل.

الأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية استهداف جيد لتحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

تشير تجارب الأحزاب الاشتراكية في أمريكا اللاتينية وقدرتها على إقرار برامج نقل الدخل للفقراء في 18 بلدا بحلول 2010، وقدرة هذه البرامج على تغيير أحوال 19٪ من أهالي المنطقة البالغ عددهم 600 مليون نسمة، فقد ساهمت هذه البرامج في تحقيق "خفض كبير للفقر المدقع وانخفاض كبير في مجال عدم المساواة"، وفقا لدراسة نشرها "مركز دراسات توزيع الدخل والعمل والشؤون الاجتماعية" التابع للجامعة الوطنية في بوينس ايرس3.

كما يمكن الاستفادة من تجربة حزب العمال في البرازيل تحديدا والذي استطاع عبر نضالات ممتدة بالتنسيق مع الحركات العمالية والنقابات والمجتمع المدني، أن يوصل اثنين من قياداته وهما لولا داسيلفا إلى الرئاسة في 2003 -2011، ومن بعده الرئيسة الحالية ديلما فانا روسيف واللذين استطاعا أن يقرا سياسات أكثر اقترابا من مفهوم العدالة الاجتماعية، حيث قدما خلال 10 سنوات من الحكم خطة إعانة اجتماعية من أكبر برامج المساعدة الاجتماعية في العالم، المعروف ببرنامج **BolsaFamilia**، الذي شمل 47 مليون شخص في عام 2008، أي ما يوازي ربع سكان البرازيل تقريباً، واتسم بمستوى إنفاق بنسبة 0.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، يمثل 1.8٪ من ميزانية الحكومة الاتحادية[4]، كما استطاع أن يزيدالإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 7.2٪ عام 2002 إلى 9.3٪ عام2012، بينما تزايد الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق على

[3] مارسيلا فالينتي/وكالة إنتر بريس سيرفس،تقرير بعنوان " أمريكا اللاتينية تتقل موارد الدولة للفقراء "، موقع وكالة الأنباء العالمية انتر برس سيرفس، 2013، **http://is.gd/KHrwHA**

[4] أنظر التقرير السادس لمنظمة العمل الدولية بعنوان الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، التقرير السادس المنبثق عن مؤتمر العمل الدولي الدورة المائة 2011، صـ48، **http://is.gd/PDaLen**

الصحة في نفس الفترة من 44.6٪ إلى46.4٪ سم، بينما انخفضت هذه المؤشرات في الحالة المصرية من 6.1٪ إنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2002 إلى 5٪ عام 2012، وكذلك انخفض تحمل الحكومة لأعباء الإنفاق من 40.3٪ عام 2002 إلى 39٪ عام 2012[6].

سياسات أكثر صداقة للبيئة والإنسان.. تجربة الخضر في أوروبا:

كما تقدم تجارب أحزاب الخضر في أوروبا وخطاباتهم تأكيدا على مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، من خلال مداخل جديدة للتعامل مع مفاهيم التنمية والتنمية المستدامة وربط النمو بالبيئة والمحافظة عليها وحقوق الأجيال القادمة7، وهو خطاب يمكن الاستفادة منه ورفع هذه المفاهيم إلى مستوى السياسات في البرلمانات والمحليات، وخصوصا في ظل الجدل الدائر حول استخدام مصادر جديدة للطاقة أو العودة لمصادر تقليدية كالفحم، وهذه قضايا يمكن التشبيك فيها بين المجتمع المدني والأحزاب والحركات والمبادرات الأهلية على الأقل لتعزيز اشتراطات بيئية أكثر أمانا للعاملين في هذه الصناعات المستهلكة لمصادر طاقة أكثر تلويثا للبيئة، أو للمجتمع المحلي المحيط بهذه الصناعات.

خاتمة وتوصيات:

ثمة نصوص دستورية جيدة تتعلق بمدخل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين كسبيل لتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية ربما لا يحقق عدالة مثلى على المستوى الكلي من دون سياسات وخطط تنموية تطرح مفاهيم مبتكرة للعدالة الاجتماعية، لكن في السياق المصري يمكن البناء على النصوص الدستورية المرتبطة بالحق في التعليم والحق في الصحة كمثال لحقوق تم تحديد نسب معينة للإنفاق عليها دستوريا.8

---

[5] انظر موقع منظمة الصحة العالمية، قاعدة بيانات البلدان، **http://is.gd/gOwsRe**

[6] يمكن مراجعة بيانا مصر على موقع منظمة الصحة العالمية، قاعدة بيانات البلدان، **http://is.gd/cU10Gp**

[7] انظر موقع حزب الخضر الأوروبي، المساواة والعدالة الاجتماعية، على الموقع الرسمي للحزب، **http://is.gd/hRPkIf**

[8] ينص دستور 2014 على التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 3 ٪ من الناتج القومي الإجمالي للصحة (مادة 18) و4٪ للتعليم تحت الجامعي (مادة 19)و2٪ للتعليم الجامعي (مادة 21) و1٪ للبحث العلمي (مادة 23).

- وفي هذا الإطار يتعين على الأحزاب أن تعد كوادرها بشكل يستطيع التواصل مع المؤسسات المسؤلة عن وضع الموازنة العامة ومناقشتها، وبخاصة دوائر معينة في وزارات التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية، وذلك لكي يكونوا على استعداد دائم لتحليل انحيازات الحكومات المختلفة وتفنيدها من وجهة تقترب من مفهوم العدالة الاجتماعية وتستطيع تزويد هيئتها البرلمانية بالمعلومات والبيانات الكافية عن مدى التزام الحكومة بالنصوص الدستورية سالفة الذكر، وذلك من خلال ما يصدر عن هذه الوزارات من خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام المالية المختلفة، وكذلك البيانات المالية عن مشروع الموازنة العامة للدولة، بحيث يسهل على الهيئات البرلمانية للأحزاب مناقشة هذه البيانات والخطط بشكل دقيق وبفعالية وقدرة على اكتشاف انحيازاتها والتنبيه إليها.
- يمكن للأحزاب أيضا أن تشكل لجانا خاصة برصد ومتابعة مجمل السياسات المتبعة في قطاعات معينة (التعليم - الصحة - السكن) على سبيل المثال ومقارنتها بما يتخذ من سياسات في تجارب جيدة استطاعت تطوير هذه القطاعات بشكل كبير وتقديم أوراق سياسات بشأنها إلى الهيئة البرلمانية للحزب للاستعانة بها في مناقشة السياسات، كما يمكن لهذه الأحزاب أيضا متابعة ما يصدر عن الأحزاب الأخرى فيما يتعلق بهذه القطاعات من أجل استهداف التشبيك مع الأحزاب الأكثر اقترابا من رؤيتها لهذه السياسات والتصدي للخطابات التي تعوق الاقتراب من سياسات عادلة اجتماعيا فيما يتعلق بهذه القطاعات، ويلزم هذه الأحزاب متابعة ما يصدر من المؤسسات الدولية المعنية بالتعليم والعمل والصحة والإسكان من تقارير حول هذه القطاعات وعقد مقارنات بين مصر وبعض الدول المشابهة معها في الظروف وتحرز تقدما في بعض المؤشرات المرتبطة بعدالة السياسات.
- يمكن للأحزاب الاستفادة من مخرجات البحوث والدراسات الصادرة عن مراكز البحوث والدراسات المختلفة التي لديها اهتمام واسع بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يمكن لمسئولي الاتصال داخل الأحزاب تحديد قائمة مفردة للتعامل مع المراكز البحثية وتسجيل بيانات التواصل للحزب لدى هذه المراكز، بحيث يمكن الاستفادة بما يصدر عنها من بحوث ودراسات وما تنظمه من ورش وندوات ومؤتمرات، كما تشكل هذه الفعاليات فرصة أكبر للأحزاب لتوضيح رؤاها للسياسات والرد على الرؤى المضادة أو الوصول لنقاط توافق مع الرؤى القريبة من رؤية هذه الأحزاب.
- على الأحزاب في نهاية المطاف أن تقوم بدراسة الإحالات للقانون في الدستور الجديد فيما يتعلق بمواد الصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي والضرائب التصاعدية وهيئة

مناهضة التمييز، ودراسة القوانين المنظمة لمثل هذه القطاعات والهيئات في تجارب ناجحة ومحاولة استقاء معايير جيدة لضمان هذه الحقوق ولتنظيم الهيئات القائمة عليها، بحيث تستطيع طرح مشروعات قوانين قوية وقادرة على استيعاب معايير جيدة للعدالة في النصوص والتطبيقات.

أخر إصدارات "منتدى البدائل العربي للدراسات" في عام 2012

1.	الأحزاب السياسية.. نحو دور فاعل في إقرار سياسات وتشريعات أكثر عدالة	عمر سمير خلف
2.	العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني بين استراتيجيات الدفاع ومهام التطوير	محمد العجاتي
3.	شباب الأحزاب السياسية في مصر.. بين قدرات التأثير ومشكلات التهميش	نادين عبد الله - نوران سيد أحمد - محمد العجاتي - أحمد حسين سليمان - إنجي نوحي - خديجة الشافعي - محمد الفاتح - محمد عبد الحكيم - محمد مسعد العربي - محمد مهيب - محمود يحيى - منة عادل - مينا سمير - هبة عبد المنعم
4.	الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة: الأحزاب وقضايا الإصلاح	محمد العجاتي - عمر سمير خلف - أميرة إسماعيل
5.	كتاب: "العدالة الاجتماعية" المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية	وائل جمال . مها يحيى . سلامة كيلة . جلبير الأشقر . هبة خليل . ليلى رياحي . أيمن عبد المعطي . فتحي الشامخي . محمد سعيد السعدي . فؤاد الصلاحي . فضيلة عكاش . رشا أبو زكي . فيكتوريس بيان شمس . محمد العجاتي
6.	كتاب: المواطنة وحقوق النساء في مصر بعد الثورات العربية	محمد العجاتي . نوران سيد أحمد . عمر سمير خلف . رانيا زادة . سامح فوزي . عزة خليل
7.	الحركات الشبابية والتحول الديمقراطي في مصر	رانيا زادة
8.	الباعة الجائلين بين الحق في العمل والحق في الفراغ العام	شيماء الشرقاوي
9.	الحوار من أجل بناء التوافق في مصر	هبة ياسين - دينا يوسف - سيف الله الخوانكي - مصطفى خطاب - أحمد عبد الحميد - عمرو صلاح - جورج فهمي
10	دليل الأحزاب السياسية لبناء التحالفات	رانيا زادة - نيك هاريف - نيك سيجلر
11	المحليات في الدستور المصري الجديد	رانيا زادة
12	مصر والأزمة العراقية.. مسارات التحرك المستقبلية	محمود بيومي
13	مصر والأزمة الليبية.. المصالح والتهديدات وتوصيات مستقبلية	محمود بيومي
14	داعش والموصل "خلفية الأحداث"	علي المعموري
15	رؤية الحركات الشبابية للدستور	عمر سمير خلف
16	حزب النور في مرحلة 30 يونيه.. رهانات السياسة والأيدولوجيا	محمود بيومي
17	الصراع في ليبيا بين الحسم والتوسع والاستنزاف	محمود بيومي
18	الحق في المدينة والإصلاح العمراني في مصر	شيماء الشرقاوي
19	الإعلام في الوثائق الدستورية لدول الربيع العربي (مصر - تونس - المغرب - اليمن) أوراق سياسات مشروع: "أزمة الدولة العربية: الإصلاح المؤسسي والتحول الديمقراطي في العالم العربي"	محمود بيومي
20	القضاء في الوثائق الدستورية لدول الربيع العربي [مصر - تونس - المغرب - اليمن]) أوراق سياسات مشروع: "أزمة الدولة العربية: الإصلاح المؤسسي والتحول الديمقراطي في العالم العربي"	محمود بيومي
21	المؤسسات الدينية في الوثائق الدستورية لدول الربيع العربي [مصر - تونس - المغرب - اليمن] أوراق سياسات مشروع: "أزمة الدولة العربية: الإصلاح المؤسسي والتحول الديمقراطي في العالم العربي"	محمود بيومي
22	كتاب: الأحزاب السياسية والرأي العام في مصر	جريج باور - محمد العجاتي - نيك سيجلر - نيك هاريف - د. صبحي عسيلة